

كولمارى عيراق

داد كاي بالاي نيتتحيادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٢ / اتحادية/تميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن الماذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي - / حيران مجيد صبر وكيله المحامي رائد لطفسي عبد الله .
المميز عليه / المدعي عليه / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكيله الملازم الحقوقى عقيل سعدون عبد الزهرة .

الإدعاء

ادعى المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه رائد منسوب الى مديرية شرطة محافظة بغداد وتم إقصائه من الخدمة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٩ بموجب الأمر الإداري المرقم (٣١٨٠) في ٢٠٠٩/٣/٣ والصادر من وزارة الداخلية /الوكالة الإدارية والمالية وانه تبلغ به من مديرية شرطة بغداد الرصافة المرقم (٢٨٤٦) في ٢٠٠٩/٣/٢٦ كونه مشمول بإجراءات اجتثاث البعث حسب الأمر أعلاه . وانه قام بتقديم طلب رسمي الى الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث لمعرفة الأسباب وبعد تدقيق الهيئة تبين عدم شموله بالإجراءات وأرسلت كتاب بذلك الى وزارة الداخلية برقم (ح خ/١٠٧) بوضع ذلك في ٢٠٠٩/٢/٢٢ إلا أن الوزارة لم تأخذ به . وانه قام بعدة مراجعات الى وزارة الداخلية ومن ضمنها مراجعته لجنة المسألة والعدالة وبعد تدقيق أرفيف الوزارة اتضح بعدم شموله بإجراءات اجتثاث البعث كون درجته الحزبية هي عضو عامل وليس عضو فرقة حسب الكتاب الصادر من وزارة الداخلية المرقم (١٤٠٧) في ٢٠٠٩/٦/٤ وتم إشعار الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث بموجبه من الوزارة . تنظم المدعي (المميز) لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته ولم يتم الرد على تنظلمه من الأمر الإداري المرقم (٣١٨٠) في ٢٠٠٩/٣/٣ بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٩ . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١١/١/٣٠ طالباً إعادته الى وظيفته وإعادة حقوقه ومستحقاته المالية والوظيفية وإنصافه . ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية وإدخال الهيئة الوطنية العليا للمسألة والعدالة شخصاً ثالثاً في الدعوى لغرض الاستيضاح

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالاي نييتيحاوي



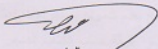
جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

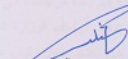
العدد: ٨٢ / الاتحادية/ تمييز/ ٢٠١٢

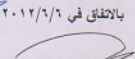
منها قررت المحكمة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠١٢ وبعد الاضطرارة (٣١/قضاء إداري/٢٠١١) الحكم برد دعوى المدعي . ولعدم قناعة المميز بالحكم طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ١٥/٥/٢٠١٢ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

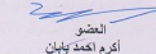
لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد بأن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد بأنه صحيح وموافق للقانون حيث تبين بان المدعي (المميز) مشمول بأحكام المادة (٦) من قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ، وحيث ان المادة (١٥) من القانون المذكور قد أجازت للمشمولين بأحكام المادة (٦) منه الاعتراض على القرارات الصادرة بحقهم أمام هيئة التمييز في محكمة التمييز الاتحادية خلال (٣٠) يوماً من تاريخ التبليغ بها ، وحيث ان محكمة القضاء الإداري لا تختص بالنظر في الطعون المتعلقة بالقرارات الإدارية التي رسم القانون طريقاً للتنظيم منها أو الاعتراض عليها أو الطعن فيها استناداً الى أحكام الفقرة (ج) من البند (خامساً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل ، وحيث ان المحكمة المذكورة قد التزمت في حكمها المميز بوجهة النظر القانونية المتكاملة ، وقضت برد الدعوى لعدم الاختصاص ، فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحميل المميز رسم التمييز وصادر القرار بالاتفاق في ٦/٦/٢٠١٢.

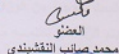

الرئيس
مدحت المحمود

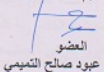

العضو
فاروق محمد السامي

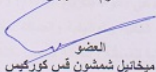

العضو
جعفر ناصر حسين

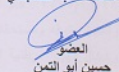

العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد باهان


العضو
محمد صائب النقشبندي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو التمن

٣٠٣
٠٣٠٣٠٣٠٣
٠٣٠٣٠٣٠٣